وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين للعام 2019

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في مارس 2020

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

نبذة عامة

استمرار النمو الإيجابي للاقتصاد و انتعاش قطاعاته غير النفطية

حقق اقتصاد مملكة البحرين أداءً إيجابياً في العام 2019[1]، حيث نما[2] الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% بالأسعار الثابتة، و2.4% بالأسعار الجارية، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مقارنةً بنمو وقدره 1.8% بالأسعار الثابتة، و6.1% بالأسعار الجارية في عام 2018.

- **ساهم نمو القطاعات النفطية وغير النفطية في دفع عجلة النمو الحقيقي في العام 2019.** انتعش القطاع النفطي في العام 2019 مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ 2.2%، وهو الذي شهد تراجع بنسبة 1.3% في العام السابق نتيجة أعمال الصيانة الروتينية. في حين واصل القطاع غير النفطي نموه الإيجابي، مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ 1.7% (و3.6% بالأسعار الجارية)، وهو ما يعكس نجاح مبادرات التنوع الاقتصادي والخطط التنموية الداعمة والتي تتوافق مع المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية 2030.

- **نمو القطاع غير النفطي في 2019 جاء مدفوعاً بنمو قطاعي الصناعات التحويلية والفنادق والمطاعم.** سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً سنوياً ملحوظاً خلال النصف الثاني من العام 2019، حيث بلغ معدل النمو 4.7% في الربع الثالث و5.2% في الربع الرابع من عام 2019؛ ويعود الفضل الأكبر في ذلك لافتتاح مشروع خط الصهر السادس لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا). من ناحية أخرى، حقق قطاع الفنادق والمطاعم أداءً مميزاً خلال العام 2019، مسجلاً النمو السنوي الأعلى بين القطاعات غير النفطية بنسبة 6.8%.

- **أظهرت النتائج الأولية تباطؤاً في وتيرة النمو خلال الربع الرابع من عام 2019.** على الرغم من تراجع النمو الحقيقي بنسبة 0.4% والاسمي (بالأسعار الجارية) بنسبة 0.3% خلال الربع الرابع، إلا أن القطاعات غير النفطية الخاصة[3] قد نمت نمواً حقيقياً بنسبة 2.7%، و3.4% بالأسعار الجارية. وتراجع نمو قطاع الخدمات الحكومية على خلفية تنفيذ عدد من الإجراءات المالية لتقليص النفقات وتحسين عجز الميزانية العامة.

- **تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد يحول دون تحقيق التوقعات الاقتصادية المرتقبة.** على الرغم من تفاؤل التوقعات في مطلع العام الجاري بتحسن النمو الاقتصادي في العام 2020، إلا أنه أصبح من شبه المؤكد أن العالم يقف أمام بداية أزمة اقتصادية، لا سيما مع استمرار انتشار وباء كورونا (كوفيد-19). وبدأت الدول باتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية تحفيزية للحد من آثار انتشار الفيروس، ومنها مملكة البحرين التي أطلقت حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص والحفاظ على النمو المستدام. من ناحية أخرى، تراجعت أسعار النفط بشكل كبير عن أعلى مستوياتها في نهاية شهر ديسمبر 2019، مما أضاف المزيد من الضغوط على الاقتصاد العالمي.

النتائج الأولية لاقتصاد مملكة البحرين 2019			
	الإجمالي	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	%1.8	%2.2	%1.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)	%2.4	%3.9-	%3.6

[1] نتائج العام 2019 المشار إليها تعتبر نتائج أولية.

[2] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

[3] القطاع غير النفطي بأكمله، باستثناء قطاع الخدمات الحكومية.

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 3

اقتصاد مملكة البحرين 5

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

أعلن المكتب الوطني للإحصاءات في جمهورية الصين الشعبية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2019 وبنسبة سنوية بلغت 6.1% خلال العام 2019 ككل، كما كان متوقعاً. وفيما يخص اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فتشير التقديرات الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ 2.1% خلال الربع الرابع من عام 2019، وبنسبة 2.3% على أساس سنوي في العام 2019.

لا شك أن التداعيات الاقتصادية المترتبة عن انتشار فايروس كورونا (كوفيد-19) في تزايد مستمر يوماً بعد يوم، لا سيما بعد تفشي الوباء في عدد من الدول، وعليه أصبح وضع افتراضات وتوقعات من قبل صانعي السياسات أمراً صعباً. ففي حين اتسمت توقعات النمو الاقتصادي حتى منتصف شهر فبراير الماضي بالاستمرارية النسبية، إلا أن انتشار الوباء أثار المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً فيما يتعلق بقطاعات السفر والمواصلات، وإدارة سلسلة التوريد (Supply Chain Management)، وكمية الطلب على السلع.

وللتعامل مع هذه الظروف بدأت العديد من الدول في تطبيق تدابير تحفيزية مالية للحد من تأثير انتشار الوباء والحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي. وفي 3 مارس 2020 وافق مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على قرار طارئ لخفض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في محاولة لتعزيز الثقة، تبعه الإعلان في 16 مارس 2020 عن تخفيض سعر الفائدة المستهدف إلى ما يقرب الصفر.

أما بالنسبة لأسعار النفط، فشهدت استقراراً مع نهاية العام 2019 بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً خلال العام، حيث ارتفع سعر خام برنت بنسبة 24%، بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط (WTI) بحوالي 36%. جاء ذلك نتيجة تنامي الآمال بالوصول إلى اتفاق في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وخفض الإنتاج الذي تعهدت به منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها (أوبك +). إلا أن المفاوضات بين أعضاء أوبك+ بشأن خفض الإنتاج بنسبة أكبر لمواجهة آثار تفشي الوباء فشلت في الوصول إلى اتفاق، مما أسهم في تدهور أسعار النفط، حيث وصلت أسعار النفط إلى ما دون 30 دولار للبرميل خلال شهر مارس 2020.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

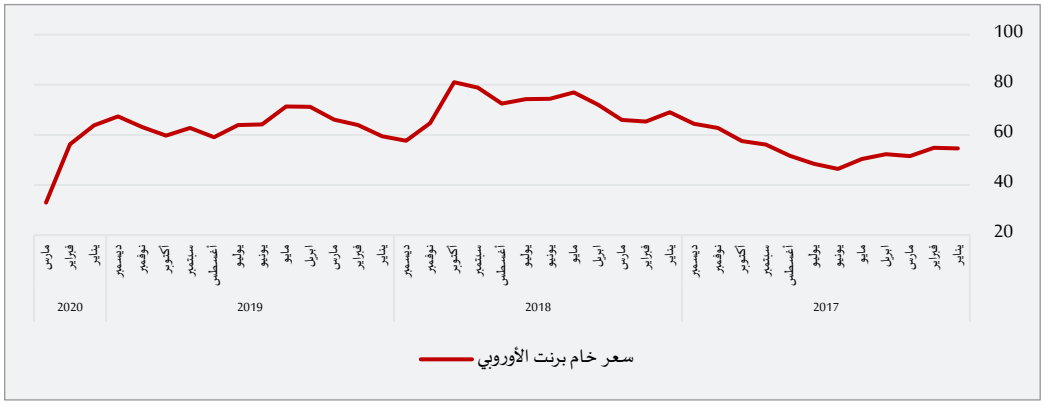

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

تشير نتائج الحسابات القومية للعام 2019 الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% في العام 2019 بالأسعار الثابتة، مقارنةً بنسبة 2.4% في العام السابق. وبلغ النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي 3.3%، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو القطاع الخاص بواقع 3.8%، بينما تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 3.6%. ويعزو النمو في القطاع غير النفطي بشكل رئيسي إلى النمو في أنشطة "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" بنسبة 6.3% و"المشروعات المالية والتأمين وخدمات الأعمال" بنسبة 8.0% و"المواصلات والتخزين والاتصالات" بنسبة 5.6%.

من جهة أخرى، أصدر مصرف الإمارات المركزي تقريره الاقتصادي للربع الرابع من عام 2019، والذي أُفصح فيه أن النمو الاقتصادي الحقيقي للعام 2019 قُدر بنسبة 2.9% مقارنة بنمو العام الماضي والبالغ 1.7%. حيث تشير الاحصائيات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان مدعوماً بنمو القطاع النفطي الذي قُدر نموه بنسبة 7.6% نتيجة الزيادة في إنتاج الغاز والمكثفات التابعة له، إلى جانب نمو القطاع غير النفطي بمقدار 1.1% نتيجة تحسن مؤشرات سوق العمل.

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج الحسابات القومية الأولية للربع الرابع من العام 2019، وبناءً عليه سجلت مملكة البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% بالأسعار الثابتة، و2.5% بالأسعار الجارية خلال العام 2019. ونما القطاع النفطي في العام 2019 بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة بينما انخفض بنسبة 3.9% بالأسعار الجارية. في حين حقق القطاع غير النفطي نمواً حقيقياً بنسبة 1.7% ونمواً اسمياً بنسبة 3.6% مدعوماً بنمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 3.1%، وبنسبة 5.2% بالأسعار الجارية.

ووفقاً للنتائج الأولية للربع الرابع من العام 2019، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطؤاً في وتيرة النمو خلال الربع بنسبة 0.4%، وبنسبة 0.3% بالأسعار الجارية، ويعزو ذلك إلى تراجع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 0.9% و0.1% بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي، مقارنةً بالربع الرابع من عام 2018. فيما سجل القطاع النفطي نمواً حقيقياً إيجابياً بنسبة 1.7% وتراجعاً بنسبة 1.7% بالأسعار الجارية. من ناحية أخرى، نما القطاع الخاص غير النفطي خلال الربع الرابع نمواً حقيقياً بنسبة 2.7% ونمواً جارياً بنسبة 3.4%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

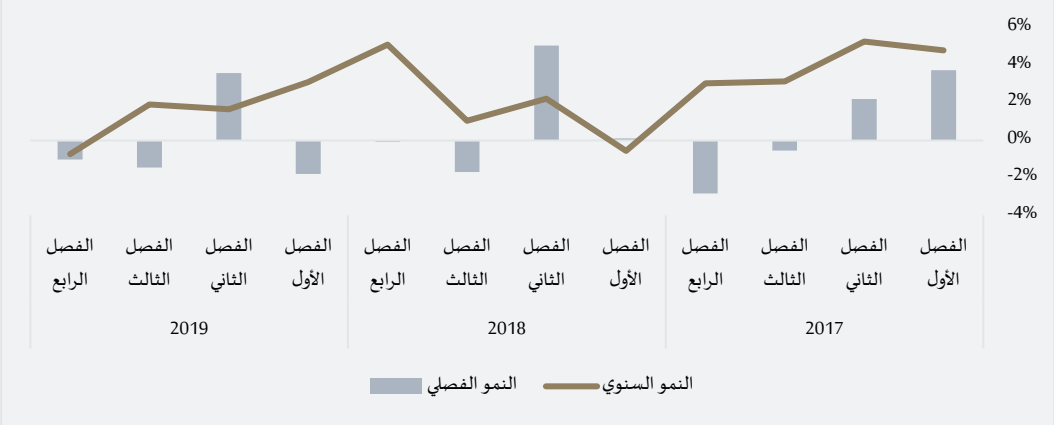

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 3
اقتصاد مملكة البحرين 5

القطاع غير النفطي

سجل القطاع غير النفطي نمواً جيداً بنسبة 1.7% خلال العام 2019. حيث تصدر قطاع الفنادق والمطاعم قائمة القطاعات الأسرع نمواً في العام 2019 بنسبة نمو سنوية بلغت 6.8%. وأسهمت الزيادة في أعداد الزوار عبر جسر الملك فهد بنسبة 3.8% في انتعاش القطاع، إلى جانب ارتفاع أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي والموانئ البحرية بنسبة 5.5% و43.6%، على التوالي. ووفقاً لبيانات هيئة البحرين للسياحة والمعارض، فقد ارتفع متوسط مدة إقامة الزوار بنسبة 16.8%، كما ارتفع كذلك متوسط الانفاق اليومي للزائر بنسبة 1.1%. أما بالنسبة لنسبة اشغال الفنادق في عام 2019 فبلغت حوالي 45% في فنادق 4 نجوم و52% في فنادق 5 نجوم، متخطية بذلك النسب المسجلة في العام 2018 والتي بلغت 41% و49% على التوالي.

وأسهم خط الصهر السادس بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، والذي تم تدشينه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، في رفع الطاقة الإنتاجية للشركة بنسبة 35%، حيث تعد الشركة إحدى أهم المساهمين في قطاع الصناعات التحويلية، حيث بلغت نسبة نمو القطاع 1.6% في العام 2019. علاوة على ذلك، ارتفعت معدلات إنتاج كل من شركة غاز البحرين الوطنية" بناغاز" وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ومصفاة شركة نفط البحرين "بابكو" بنسب 69% و9.4% و1.1% على التوالي.

كما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 بنسبة 2.9%، ونما الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الفرعية وهي الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة بنسبة 6.5% و2.6% على التوالي. أما قطاع البناء والتشييد فقد نما بنسبة 2.6%، حيث ارتفعت عدد تراخيص البناء الصادرة في العام 2019 مقارنة بالعام 2018 بنسبة 6.8% و5.6% على التوالي، بالإضافة إلى استمرار التقدم في تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف مناطق المملكة.

وجاء أداء قطاع الشركات المالية مستقراً خلال العام 2019، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.3%. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 6.4%، ونمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 8.3%، ونمو الودائع من غير المصارف بنسبة 0.6% إلى جانب نمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 2.3%.

من ناحية أخرى، شهد قطاع المواصلات والاتصالات تباطؤاً في نموه بنسبة 5.7%. مع ذلك فقد حققت الأنشطة التابعة للقطاع تطورات إيجابية خلال العام. لاسيما مع قيام طيران الخليج الناقلة الوطنية بتوسيع أسطولها وزيادة شبكة وجهاتها تماشياً مع إستراتيجيتها الجديدة "البوتيك" وهو ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الشركة، كما ارتفعت إيرادات هيئة تنظيم الاتصالات والتي سجلت نتائج جيدة من ناحية عدد المستخدمين.

وأحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي وتقليص العجز المالي الكلي بنسبة 24%، وخفض المصروفات العامة (دون فوائد الدين العام) بمقدار 128 مليون دينار بحريني، وذلك وفقاً للنتائج المالية الأولية التي تم الإعلان عنها في شهر فبراير 2020، وعليه فإن نمو قطاع الخدمات الحكومية، مقاساً بإنفاق القطاع العام، قد انخفض بشكل متوقع بنسبة 5.8%. وتتماشى النتائج المسجلة مع التوجه بإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر كمحرك رئيسي لتعزيز الاقتصاد البحريني وتنميته.

وتراجع قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 2.4% في العام 2019 عاكساً الانخفاض في الإيجارات نتيجة الاختلاف بين العرض العقاري ونمو الطلب، وهي ظاهرة لوحظت في جميع أنحاء المنطقة مؤخراً.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

	2018					2019				
	السنوي	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	السنوي	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
النفط الخام والغاز الطبيعي	%1.3-	%14.7_	%0.8	%1.5-	%11.3	%2.2	%9.2	%0.8-	%0.1-	%1.7
الصناعات التحويلية	%1.9	%2.7	%2.8	%1.3	%0.8	%1.6	%3.2-	%0.4-	%4.7	%5.2
البناء والتشييد	%5.6	%6.7	%6.6	%5.4	%3.9	%2.6	%2.9	%4.0	%1.5	%2.3
التجارة	%0.1	%0.6-	%0.8-	%0.5-	%2.1	%1.1	%1.3	%1.1	%1.8	%0.0
الفنادق والمطاعم	%1.1-	%2.7-	%6.1-	%1.4-	%6.1	%6.8	%10.7	%8.7	%8.3	%0.1-
المواصلات والاتصالات	%8.3	%13.4	%7.5	%6.6	%6.1	%5.7-	%9.8-	%8.0-	%0.4	%5.4-
الخدمات الاجتماعية والشخصية	%2.7	%3.7	%2.8	%3.1	%1.3	%2.9	%1.3	%1.7	%4.3	%4.3
الأنشطة العقارية	%0.6-	%0.2	%0.4-	%0.5-	%1.9-	%2.4-	%1.7-	%1.4-	%3.4-	%2.9-
المشروعات المالية	%3.4	%2.5	%2.7	%3.5	%4.9	%0.3-	%0.9	%0.0	%0.8-	%1.1-
الخدمات الحكومية	%1.6	%1.4	%2.0	%1.8-	%4.5	%5.8-	%0.6	%2.1-	%0.5-	%20.3-
أخرى	%4.9-	%12.3-	%7.0-	%7.8-	%10	%54.0	%65.6	%65.3	%46.1	%39.7
الناتج المحلي الاجمالي	**%1.8**	**%0.6-**	**%2.0**	**%1.0**	**%4.8**	**%1.8**	**%3.3**	**%1.8**	**%2.7**	**%0.4-**
الناتج المحلي غير النفطي	%2.5	%2.6	%2.2	%1.5	%3.5	%1.7	%2.2	%2.4	%3.3	%0.9-
الناتج المحلي غير النفطي الخاص	%2.6	%2.8	%2.3	%2.1	%3.3	%3.1	%2.5	%3.3	%3.9	%2.7

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019، فلا يزال قطاع الشركات المالية يتقدم القطاعات غير النفطية بنسبة مساهمة بلغت 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعات التحويلية (14.5%) وقطاع الخدمات الحكومية (11.8%).

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019

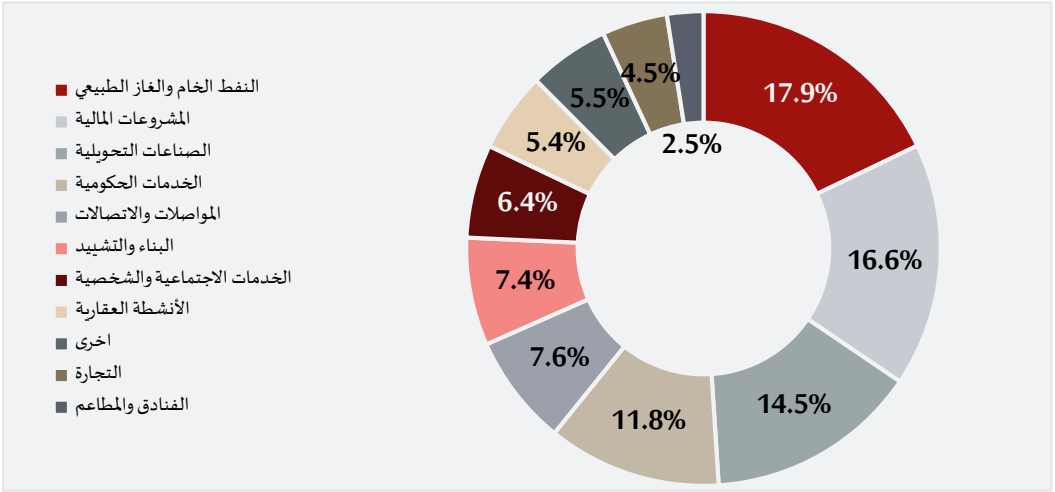

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 2.2% في العام 2019 مقارنة بالعام 2018. وكما هو متوقع ظل إنتاج النفط في المملكة مستقراً في العام 2019. حيث بلغ متوسط الإنتاج من حقل البحرين 42,379 برميل يومياً بزيادة وقدرها 0.61% عن مستوياته في عام 2018. من ناحية أخرى، بلغ متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 151,830 برميلًا يومياً، وانخفض إجمالي الإنتاج بشكل طفيف بنسبة 0.15% مقارنة بالعام الماضي.

وخلال الربع الرابع من عام 2019، ارتفع إنتاج كلٌ من حقل البحرين وحقل أبو سعفة بنسبة 0.7% و3.2% على التوالي، مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 1.7% في الربع الرابع 2019 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق.

والجدير بالذكر، أن القطاع النفطي شهد تحقيق إنجازات في عدد من المشاريع كان من أهمها:

- مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) والذي من المؤمل أن يحقق زيادة في قدرة المصفاة الإنتاجية ليصل إنتاجها من 267 ألف برميل إلى 380 ألف برميل يومياً، فضلاً عن ذلك سيعزز المشروع قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع بالإضافة إلى زيادة هامش الربح. وقد بلغت نسبة إنجاز المشروع حوالي 40%، حيث تم الانتهاء من غالبية الأعمال الهندسية بحلول نهاية عام 2019، في حين شهد شهر أكتوبر 2019 بدء أعمال البناء، والتي من المتوقع استكمالها في عام 2022.
- مشروع تطوير حقل خليج البحرين والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 40%. حيث يهدف المشروع جذب الشركات العالمية المتخصصة في مجال إنتاج وتطوير الحقول غير التقليدية للاستثمار في حقل خليج البحرين.
- استكمال 42% من مشروع حفر آبار تقييمة في جزيرة أم النعسان مع نهاية شهر ديسمبر 2019، ويهدف المشروع لتقييم إنتاجية طبقة الطويق في بئر أم النعسان 2.
- تقوم شركة تطوير بمشروع تقييم إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات ما تحت طبقة العنيزة، وذلك من خلال حفر بئرين تقييميين لإنتاج الغاز العميق ومعرفة حجم الاحتياطيات المتوفرة ومدى قابليتها للبقاء، وقد بلغت نسبة الإنجاز لهذا المشروع 45%.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

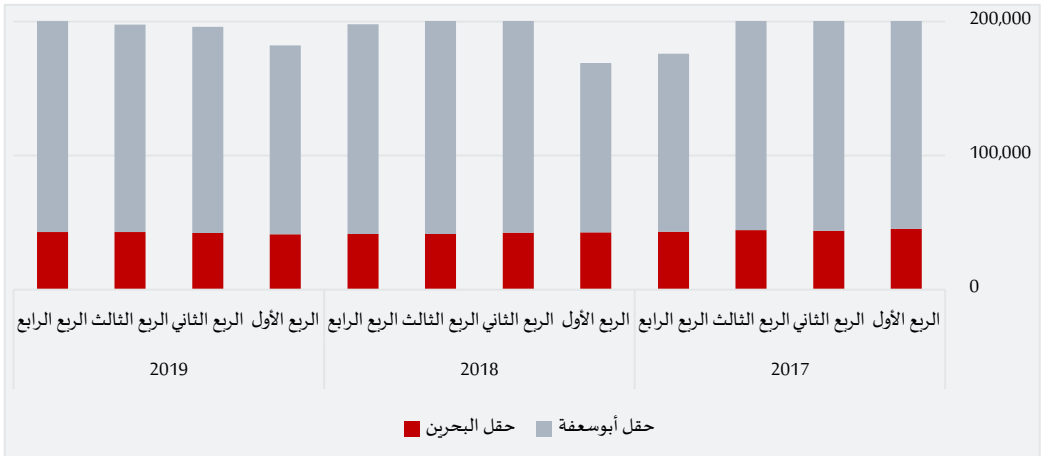

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

المشاريع التنموية

يساهم برنامج التنمية الخليجي في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية في قطاعات مختلفة، إذ بلغت القيمة الاجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في العام 2019 حوالي 765 مليون دولار أمريكي، كما فاقت القيمة التراكمية للمشاريع التي تم بدء العمل فيها 4.7 مليار دولار أمريكي، بزيادة وقدرها 19.4% مقارنة بالعام 2018. وشملت المشاريع التي تمت ترسيتها مشروع تطوير شارع الفاتح، ومشروعي إسكان الرملي ومدينة سلمان، بالإضافة إلى المشروع الإسكاني في كل من قلالي ووادي السيل، والبنية التحتية لمدينة الملك عبد الله الطبية. في حين تم الانتهاء من العديد من المشاريع خلال العام 2019، بما في ذلك بناء 1,560 وحدة سكنية في إسكان مدينة خليفة بالمحافظة الجنوبية، وتطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح (تقاطعي ألبا والنويدرات)، وإكمال مدرسة الشيخة موزة بنت حمد آل خليفة الشاملة للبنات.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

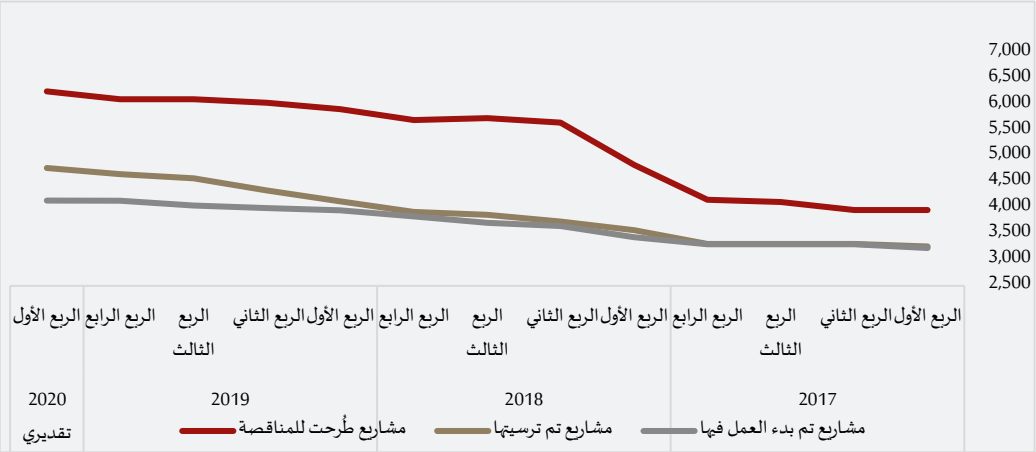

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وواصلت مملكة البحرين تقدمها في انجاز العديد من المشاريع التنموية، كان من أهمها:

- أكملت شركة البحرين للغاز الطبيعي المسال (LNG)، مطور أكبر مرفأ لاستقبال الغاز وإعادة تسييله في الشرق الأوسط، الأعمال الإنشائية الميكانيكية وبدأت في تشغيل المرفأ في يناير 2020. ويضم المرفأ وحدة تخزين عائمة ورصيفاً بحرياً لاستلام الغاز الطبيعي المسال وحاجز أمواج ومنشأة لاستلام الغاز على الشاطئ ومنشأة برية لإنتاج النيتروجين.
- تم البدء في الأعمال الإنشائية لمشروع مركز المعارض والمؤتمرات الكائن في الصخير على مساحة تبلغ 308,700 متر مربع، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال البناء والتشييد في منتصف العام 2022. حيث تمت ترسية مناقصة الأعمال الإنشائية على شركة سيباركو البحرين بتكلفة إجمالية بلغت 79 مليون دينار.
- من المقرر أن تبدأ أعمال التشييد في مدينة الملك عبد الله الطبية والتي تقدر قيمتها بحوالي 100 مليون دينار بحريني. وسيتم بناء المجموعة الطبية الجديدة على مساحة تبلغ مليون متر مربع، ومن المقرر أن تشتمل على 288 غرفة خاصة للمرضى بالإضافة إلى 74 عيادة و17 غرفة عمليات.

- تشرف وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني على عدداً من المشاريع منها: مشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح بقيمة وقدرها 51.9 مليون دينار بحريني، وجسر المحرق الرابع الذي تبلغ قيمته 30.9 مليون دينار بحريني، مشروع تطوير شارع الشيخ خليفة بن سلمان بقيمة وقدرها 20.1 مليون دينار بحريني، وتجديد بعض المشاريع الحيوية كشارع سار (2.9 مليون دينار بحريني)، وتأهيل طرق كلٌ من منطقة السنابس (2.6 مليون دينار بحريني)، ومنطقة مدينة عيسى (2.4 مليون دينار بحريني).
- تعمل شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)، وهي الذراع العقارية لشركة ممتلكات البحرين القابضة، على عدد من المشاريع الرئيسية كتطوير مشروع سعادة في مدينة المحرق، ومشروع مواقف مجمع السلمانية الطبي، والعمل على إقامة حديقة تعليمية آمنة في المنطقة التعليمية الواقعة في مدينة عيسى، بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية جديدة في سترة.
- تم افتتاح مدينة دانات اللوزي الإسكانية في أواخر شهر فبراير 2020، وهو مشروع تم تنفيذه بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتكون المشروع من أكثر من 300 فيلا سكنية.

البيانات المالية الأولية

أعلنت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في شهر فبراير 2020 عن النتائج المالية الأولية لعام 2019 والتي أشارت إلى تقليص العجز المالي الأولي (قبل احتساب فوائد الدين العام) بنسبة 85%، وتقليص العجز المالي الكلي بنسبة 24%. كما انخفضت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.3% في 2018 إلى 4.7% في 2019. كما أشارت النتائج الأولية إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 63%، وانخفاض إجمالي المصروفات العامة بحوالي 128 مليون دينار بحريني.

إن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية تم بالتوازي مع تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي وضمن مؤشرات الأداء للبرنامج الذي تم إطلاقه في شهر أكتوبر 2018. ويهدف البرنامج لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022، ويتضمن مجموعة من المبادرات لتقليص المصروفات التشغيلية، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.

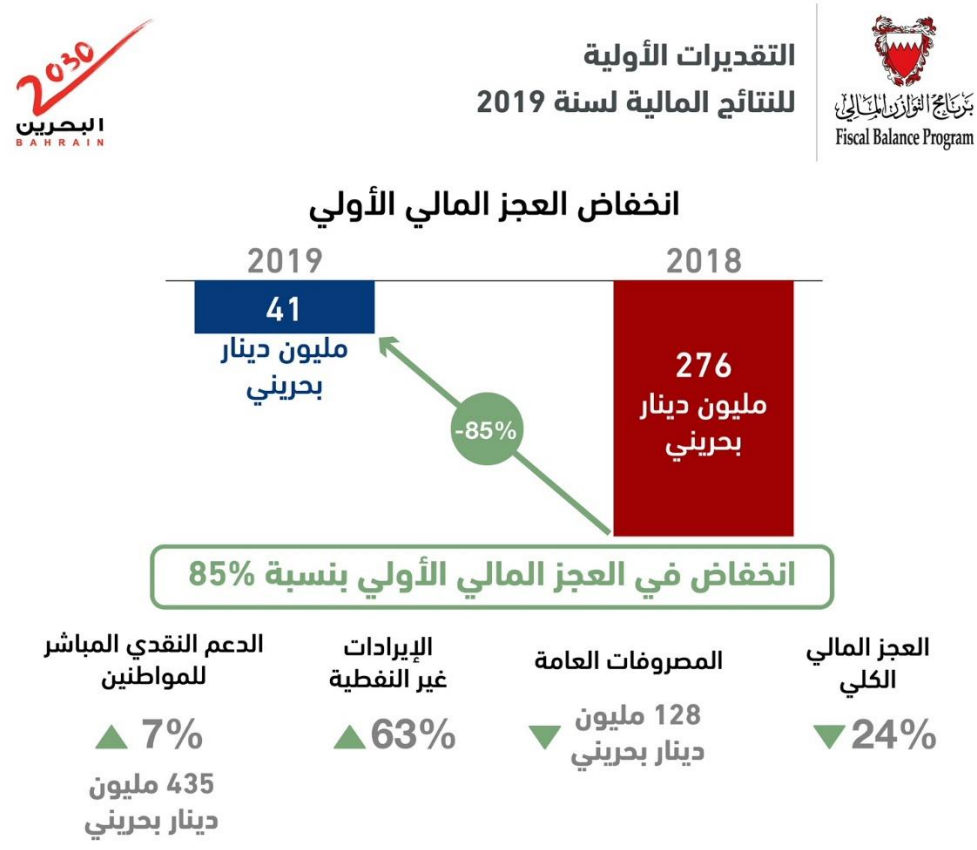

* العجز المالي الأولي قبل احتساب فوائد الدين العام
* العجز المالي الكلي بعد احتساب فوائد الدين العام

التبادل التجاري

سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً خلال عام 2019، إذ تقلصت الفجوة التجارية من 2.8 مليار دينار بحريني في 2018 إلى 1.9 مليار دينار بحريني في العام 2019. ويعزو هذا التحسن لانخفاض قيمة الواردات إلى جانب ارتفاع قيمة إعادة التصدير بشكل ملحوظ.

وانخفضت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية بنسبة 10.9% مشكلةً ما قيمته 5 مليار دينار بحريني، فيما ظلت قيمة الصادرات وطنية المنشأ الإجمالية ثابتة تقريبًا بزيادة وقدرها 0.5% على أساس سنوي لتبلغ 2.3 مليار دينار بحريني. في حين سجلت إعادة التصدير زيادة ملحوظة بنسبة 54.4% على أساس سنوي وقُدر بـ 0.8 مليار دينار بحريني .

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

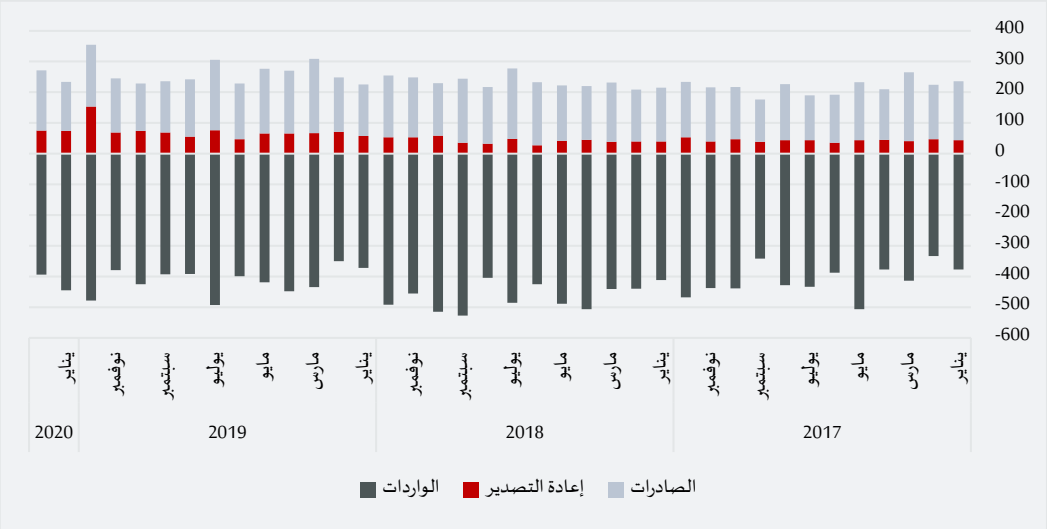

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال العام 2019:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%23.2	جمهورية الصين الشعبية	%15.6
الولايات المتحدة الأمريكية	%12.4	أستراليا	%7.1
الإمارات العربية المتحدة	%11.8	الإمارات العربية المتحدة	%7.0
سلطنة عمان	%6.5	المملكة العربية السعودية	%7.0
جمهورية مصر العربية	%5.8	البرازيل	%6.5

معدلات التضخم

بلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلك خلال العام 2019 حوالي 1%. واستمرت أسعار المستهلك الشهرية بالتذبذب خلال العام حيث استقرت معدلات التضخم عند 1.2% في شهر ديسمبر 2019 بعد أن بلغت ذروتها في شهر أكتوبر 2019 مسجلة نسبة 1.9%.

وبالنسبة للمجموعات المتضمنة في سلة الأسعار، فشهدت أغلبها انحساراً في معدلات التضخم مع مرور العام 2019. مع ذلك فإن "مجموعة الغذاء" كانت المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية والتي بلغت ذروتها في شهر أغسطس بمقدار 5.4% قبل أن تعاود الانخفاض إلى 2.7% في شهر ديسمبر. وسجلت "مجموعة العقارات والإيجارات"، وهي إحدى الفئات الرئيسية في سلة مؤشر أسعار المستهلك، انخفاضاً متوسطاً بلغت قيمته 0.2% على أساس سنوي، بعدما بلغت 4.3% في شهر يناير 2019. وانخفضت الضغوط على أسعار العقارات، حيث سجلت "مجموعات العقارات والإيجارات" تراجعاً في شهر ديسمبر بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

واستمر تراجع الضغوط على الأسعار إلى بداية العام 2020، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلك نسبة 0.1% في كل من شهري يناير وفبراير الماضيين.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

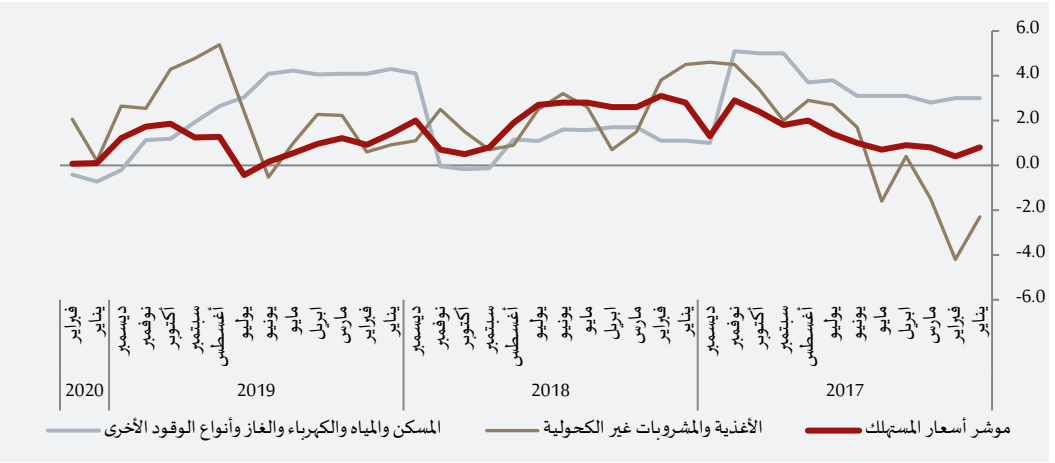

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استمر الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين في التراجع، حيث انخفض النمو على أساس سنوي بنسبة 2.3% في ديسمبر 2019، بعد أن حقق نتائج مبهرة في فترات سابقة حيث سجل نمواً قدره 11.5% في شهر يونيو في العام 2018 و7.8% في شهر أبريل في العام 2019. أما بالنسبة إلى نمو معدل الإقراض (الائتمان) خلال العام 2019 فيعزو ذلك إلى ارتفاع قيمة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، وكانت القروض المقدمة إلى الحكومة قد شهدت زيادة أيضاً بنسبة 15.5% على أساس سنوي في شهر ديسمبر. وبلغت قيمة القروض والتسهيلات القائمة المقدمة من بنوك التجزئة 9.7 مليار دينار بحريني في ديسمبر 2019.

أما بالنسبة إلى قيمة القروض المقدمة إلى مؤسسات قطاع الأعمال فقد بلغت في شهر ديسمبر 5.1 مليار دينار بحريني بنسبة نمو بلغت 0.8% مقارنة بالعام 2018، وهي التي تشكل 51.8% من إجمالي قروض مصارف قطاع التجزئة المحلية. فيما شكلت قيمة القروض المقدمة لقطاع البناء والعقارات 35.8% من إجمالي القروض المقدمة لمؤسسات قطاع الأعمال، وشكلت القروض المقدمة لقطاع التجارة وقطاع الصناعة حوالي 20.8%.

شكلت قيمة القروض الشخصية 44.1% من إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بزيادة قدرها 3.2% مقارنةً بالعام السابق. حيث مثلت القروض الشخصية بضمان العقار 45.4% من إجمالي القروض الشخصية بزيادة تصل إلى 8.6% على أساس سنوي.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

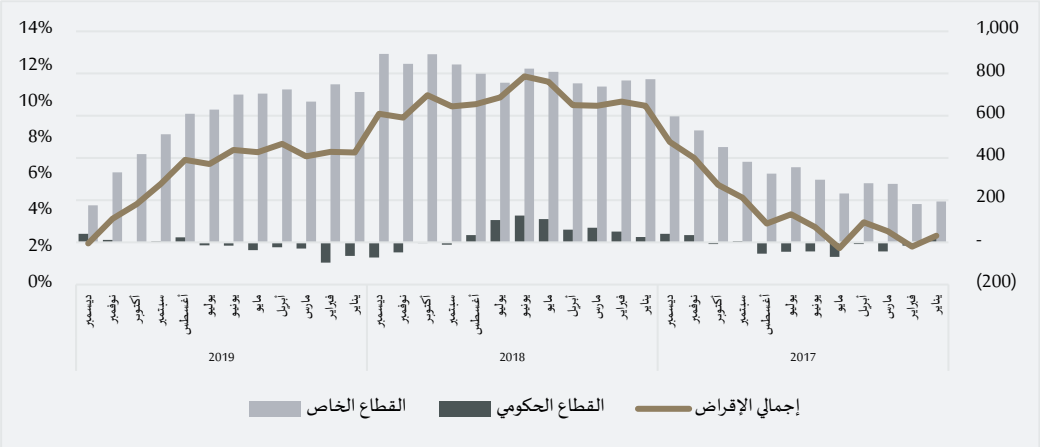

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، ظل نمو الودائع المصرفية منخفضاً خلال العام 2019، قبل أن تتسارع وتيرة نموه في الربع الرابع لتصل إلى 2.1% في نهاية شهر نوفمبر ومن ثم تتراجع لتصل 0.6% في شهر ديسمبر 2019. ونمت قيمة الودائع المحلية الإجمالية من غير المصارف بالعملة المحلية نمواً سريعاً بنسبة 11.6% على أساس سنوي أي ما يعادل 11.5 مليار دينار بحريني، بينما بلغ إجمالي قيمة ودائع مصارف قطاع التجزئة 18 مليار دينار بحريني في نهاية العام 2019.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

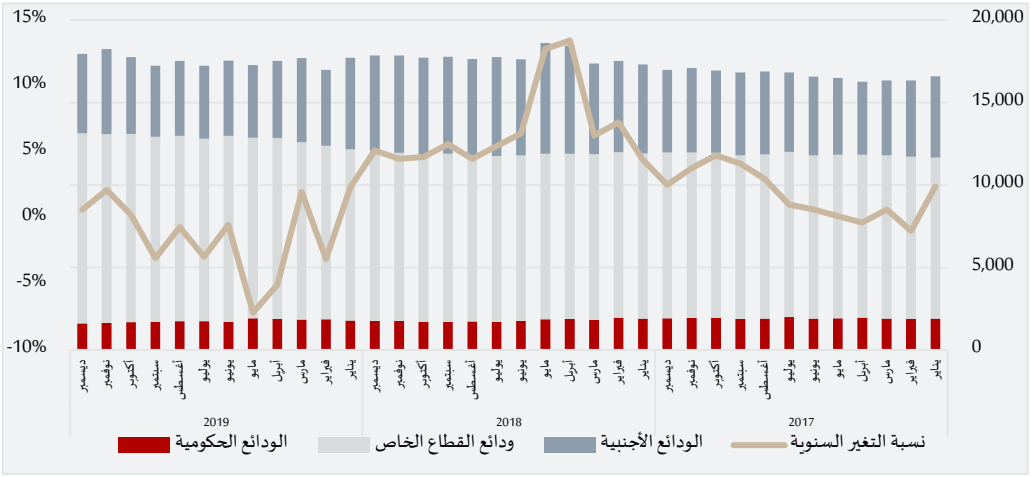

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ظل متوسط سعر الفائدة على القروض المصرفية مستقراً إلى حد ما في الأشهر الأخيرة، على الرغم من التقلبات المتفاوتة في معدلات القروض المقدمة للشركات، والتي تعكس التغيرات الأخيرة في أسعار الفائدة بشكل عام، فقد بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية 4.9% في شهر ديسمبر 2019.

وانخفض متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من بنوك التجزئة للشركات إلى 4.9% في شهر ديسمبر 2019، بعد أن كانت تتأرجح بين 4.5% إلى 6.8% خلال العام.

وعلى صعيد متصل، فقد حقق مصرف البحرين المركزي تقدماً ملحوظاً في عدد من الابتكارات التكنولوجية والرقمية تماشياً مع تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية، كان أهمها:

- ارتفاع عدد عمليات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم عبر منصات نقاط البيع بنسبة 14.3% لتصل إلى 73.7 مليون عملية في العام 2019. في حين ارتفعت قيمة هذه المعاملات بنسبة 23.1%، مشكلة ما قيمته 2.4 مليار دينار بحريني .كما ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بنسبة 15% خلال العام ليصل إجمالي الأجهزة إلى 40,262 جهاز.
- سجل نظام تحويل الأموال الإلكتروني نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت إجمالي المبالغ المحولة من خلال نظام خدمة "فوري" بنسبة 13.4%، أي ما يعادل 12.7 مليار دينار بحريني. كما ارتفعت التحويلات عبر خدمة "فوري بلس" بنسبة 210.8%، أي ما يعادل 542.9 مليون دينار بحريني. بينما سجلت تحويلات خدمة "فواتير" زيادة بنسبة 118.9% على أساس سنوي، بقيمة 291.4 مليون دينار بحريني.
- ارتفعت عدد معاملات المحفظة الرقمية بنسبة 566.7%، أي بقيمة 8.0 مليون في 2019 مقارنة بالعام الماضي، وازدادت قيمة المبالغ المحولة بنسبة ملحوظة بلغت 1,316.6% لتصل إلى 409.4 مليون دينار بحريني.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

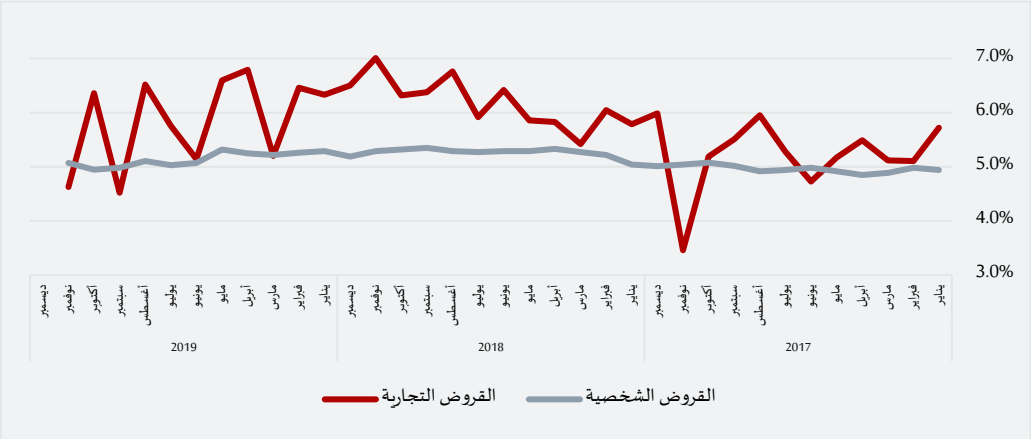

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت بورصة البحرين أداءً جيدا، حيث ارتفع مؤشر البحرين العام بنسبة 20.4% خلال العام 2019، بينما انخفض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 7.7% في العام ذاته. وبلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين 10.1 مليار دينار بحريني في العام 2019 ممثلةً بذلك زيادة بنسبة 23.6% على أساس سنوي.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

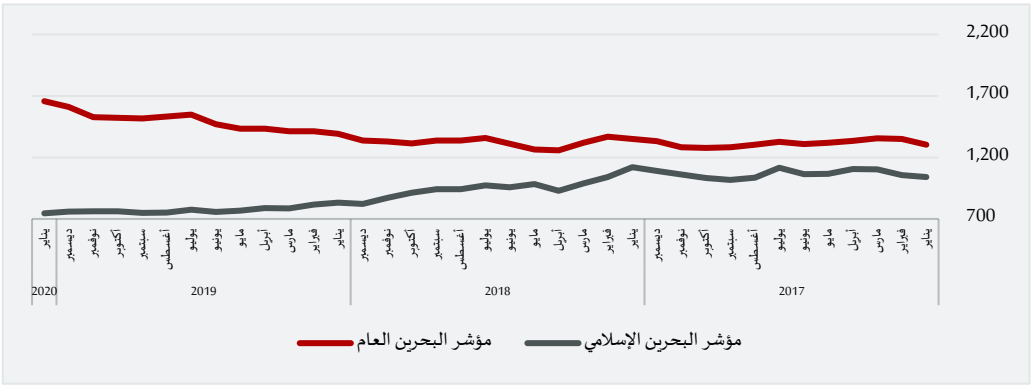

المصدر: بورصة البحرين

وتصدرت المصارف التجارية القطاعات من حيث قيمة الأسهم المتداولة، حيث سجل نمواً بنسبة 42.5% خلال العام 2019. تلاه قطاع الخدمات محققاً نمواً بارزاً بنسبة 18.4%. في حين سجل مؤشر الاستثمار المركز الثالث من حيث الأداء بنسبة نمو وقدرها 5%. وفي المقابل، تراجع أداء المؤشر الصناعي في العام 2019 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 29.9%، وانخفض كذلك مؤشر الفنادق والمطاعم بنسبة 12.8%، يليه مؤشر التأمين بنسبة انخفاض بلغت 10%.

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل. وكان مصرف البحرين المركزي قد قام في 5 فبراير 2020 بخفض سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد بواقع 15 نقطة أساس، من 2.60% إلى 2.45%، مع إبقاء سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي مقابل تسهيلات الإقراض الأخرى دون تغيير.

وفي 3 مارس 2020، قام مصرف البحرين المركزي بتخفيض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 2.25% إلى1.75%، كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.00% إلى 1.50%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.45% إلى 2.20%. هذا بالإضافة إلى إبقاء سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض عند مستوى 4.00%.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
18-Dec-19	Sukuk Al Salam No. 224	43	91	2.56	-	154
25-Dec-19	Treasury Bills No. 1787	70	91	2.58	99.352	110
26-Dec-19	Treasury Bills No. 64	100	365	2.61	97.429	100
29-Dec-19	Treasury Bills No. 1788	35	182	2.57	98.717	101
01-Jan-20	Treasury Bills No. 1789	70	91	2.58	99.352	101
08-Jan-20	Treasury Bills No. 1790	70	91	2.61	99.344	120
09-Jan-20	Sukuk Al Ijarah No. 173	26	182	2.57	-	188
15-Jan-20	Sukuk Al Salam No. 225	43	91	2.61	-	190
22-Jan-20	Treasury Bills No. 1791	70	91	2.57	99.354	184
23-Jan-20	Treasury Bills No. 65	100	365	2.6	97.436	196
29-Jan-20	Treasury Bills No. 1792	70	91	2.55	99.36	217
02-Feb-20	Treasury Bills No. 1793	35	182	2.52	98.74	308
05-Feb-20	Treasury Bills No. 1794	70	91	2.56	99.358	128
06-Feb-20	Sukuk Al Ijarah No. 174	26	182	2.52	-	557
12-Feb-20	Treasury Bills No. 1795	70	91	2.5	99.373	183
19-Feb-20	Sukuk Al Salam No. 226	43	91	2.52	-	354
26-Feb-20	Treasury Bills No. 1796	70	91	2.49	99.374	100
27-Feb-20	Treasury Bills No. 66	100	365	2.56	97.476	169
01-Mar-20	Treasury Bills No. 1797	35	182	2.47	98.766	237
04-Mar-20	Treasury Bills No. 1798	70	91	2.45	99.385	100
11-Mar-20	Treasury Bills No. 1799	70	91	2.06	99.482	121
12-Mar-20	Sukuk Al Ijarah No. 175	26	182	2.1	-	427
18-Mar-20	Sukuk Al Salam No. 227	43	91	2.06	-	295
25-Mar-20	Treasury Bills No. 1800	70	91	2.06	99.482	100
26-Mar-20	Treasury Bills No. 67	100	365	2.87	97.181	100
29-Mar-20	Treasury Bills No. 1801	35	182	2.68	98.665	100

سوق العمل

وفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الرابع من العام 2019، ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص ليصل إلى 96,333 بحريني، بزيادة سنوية بلغت 2.8%. ويعزو ذلك للسياسات الحكومية التي تستهدف تطوير ودعم القطاع الخاص ليقود عجلة نمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب خلق فرص العمل النوعية للمواطنين. أما فيما يخص عدد العاملين البحرينيين في القطاع العام فقد شهد انخفاضاً بنسبة 13.1% على أساس سنوي، نتيجة تطبيق برنامج التقاعد الاختياري، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع العام 46,609 بحريني حتى نهاية الربع الرابع. من جهة أخرى انخفض عدد غير البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 4% ليصل العدد الإجمالي إلى 477,741 موظف.

وارتفع متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 2.4% ليصل إلى 740 دينار بحريني، فيما انخفض متوسط الراتب الشهري للمسجلين البحرينيين العاملين في القطاع العام بنسبة 7.9% ليصل إلى 831 دينار بحريني. في حين، شهد متوسط الراتب الشهري للمسجلين غير البحرينيين في القطاع الخاص نمواً بنسبة 3.8% ليصل إلى 245 دينار بحريني.

نسبة التغيير في أعداد المساهمين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (%)

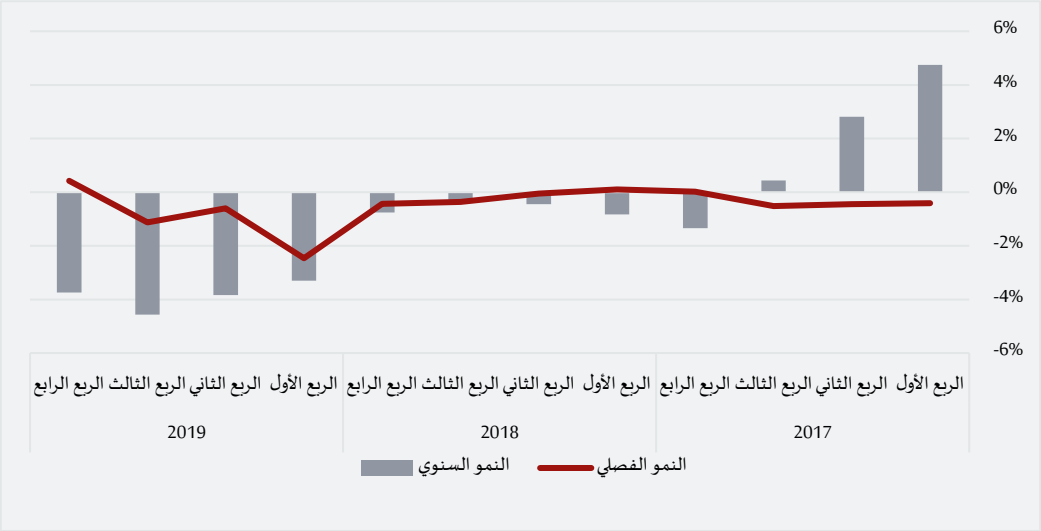

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

وبلغ إجمالي المسجلين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي 620,713 في الربع الرابع من عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 3.7% على أساس سنوي. وعند المقارنة بالربع السابق يتبين أن هناك زيادة طفيفة بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي، وهي الزيادة الأولى منذ الربع الأول من عام 2018 عندما بلغ عدد المسجلين 650,423.

تم إطلاق البرنامج الوطني للتوظيف في 25 فبراير 2019 بهدف إعطاء الأفضلية للمواطن البحريني وتعزيز فرصه ليكون الخيار الأول في التوظيف في سوق العمل مع الحفاظ على مرونة سوق العمل لاستقطاب الكفاءات. سيسهم البرنامج في تعزيز فرص العمل النوعية والمناسبة للمواطنين وذلك بحسب مبادراته الأربع الرئيسية:

- **إطلاق حملة توعوية شاملة لتسجيل المواطنين الباحثين عن فرص العمل:** تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتشجيع الأفراد على التسجيل في قوائم الباحثين عن عمل وتأكيد رغبتهم في الاستفادة من فرص التدريب والتوظيف المناسبة لهم. وتم حتى 25 مارس 2020 تسجيل 14,062 شخصًا فيما تم توظيف 13,851 شخصًا من خلال وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

- **زيادة الدعم الذي يقدمه قانون التأمين ضد التعطل (المدة والمبلغ):** زيادة إعانة التعطل إلى 200 دينار للجامعيين وإلى 150 دينار لغير الجامعيين، بالإضافة إلى زيادة مدة الإعانة إلى تسعة أشهر بدلاً من ستة أشهر. ومنذ بدء دفع التعويضات في يونيو 2019 وحتى نهاية العام، حصل 1,082 فردًا على تعويضات بزيادة 41% عن نفس الفترة من العام 2018، كما ارتفع إجمالي المساعدات بنسبة 54% لتصل إلى 8,683 دينار بحريني.

- **رفع رسم تصاريح النظام الموازي الاختياري ورسم نظام تصريح العمل المرن:** زادت رسوم النظام الموازي من 300 دينار بحريني إلى 500 دينار بحريني، صاحبه انخفاض في عدد الطلبات المستلمة والتصاريح الصادرة بنسبة 15% و21% على التوالي. من ناحية أخرى، ارتفعت رسوم تصاريح العمل المرن من 200 دينار بحريني إلى 500 دينار بحريني، تلاه انخفاض في عدد الطلبات المستلمة والتصاريح الصادرة بنسبة 39% و41% على التوالي.

- **إعادة تصميم برنامج التدريب ودعم الأجور صندوق العمل "تمكين":** يهدف هذا لجعل البرامج أكثر مواءمة مع متطلبات سوق العمل، مما يشجع الشركات على توظيف البحرينيين. وعليه قامت تمكين بتنفيذ المبادرة في أبريل 2019 وأُعطيت الموافقة لأكثر من 1,800 طلب منذ ذلك الحين بتكلفة تتجاوز 9.5 مليون دينار بحريني.

في 27 مايو 2019، أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة تنظيم سوق العمل مبادرة تشجيع توظيف المواطنين الجامعيين، والتي تنبثق من البرنامج الوطني للتوظيف، حيث تهدف المبادرة إلى تشجيع المؤسسات للاطلاع واختيار ما يناسبهم من الكوادر الوطنية المسجلة لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمدة أسبوعين قبل تفعيل طلب إصدار تصريح عمل جديد لعمالة وافدة. وقد تم توظيف أكثر من 1,700 فرد من خلال هذه الآلية.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- تخطت مملكة البحرين المعدل الإقليمي والدولي حسب نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2020 الصادر عن مؤسسة هيريتج لتصبح في المرتبة 63 من أصل 180 دولة، وجاءت في المرتبة الرابعة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما حققت المملكة نتيجة متقدمة في المؤشر الفرعي حول العبء الضريبي مسجلةً بذلك نسبة 99.4%، نظراً لبيئة الأعمال الجاذبة التي تمتاز بها مملكة البحرين من حيث عدم فرض ضرائب على الدخل والمؤسسات عدا الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز الطبيعي. وتقدمت المملكة أيضاً بواقع 7.1 نقطة في المؤشر الفرعي حول حقوق التملك، عاكساً الإطار التنظيمي والتشريعي في مملكة البحرين الذي يفرض حماية لحقوق ملاك العقارات.

- حلت مملكة البحرين في المرتبة 41 عالمياً من أصل 132 دولة بمؤشر تنافسية المواهب العالمي 2020 الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (انسياد) (INSEAD) وشركاء آخرون، ويقيس التقرير قدرة الدول على جذب المواهب وتنميتها والاحتفاظ بها. وحلت المملكة في المرتبة السادسة في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا التي تضم 18 دولة لتحل بذلك في المرتبة السادسة بينهم، كما أنها ضمن أفضل دول المنطقة أداءً في 5 من أصل 6 ركائز يقيسها المؤشر. الجدير بالذكر أن مملكة البحرين تحل في المرتبة 17 عالمياً في ركيزة جذب المواهب التي تتمحور حول جذب المهارات الأجنبية والمبدعين.

- حققت مملكة البحرين المرتبة 40 عالمياً كأكثر الدول سعادة من بين 156 دولة في تقرير السعادة العالمي 2020 الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) وشركاء آخرون، حيث يقيس التقرير مدى سعادة مواطني الدول بناءً على نتائج استطلاع غالوب العالمي. وحلت المملكة في المرتبة الثالثة خليجياً، كما تقدمت بواقع مرتبة واحدة لتصبح ثالث أسعد دولة ضمن الدول العربية التي يشملها التقرير.

- حلت مملكة البحرين في المرتبة 38 عالمياً من أصل 137 دولة بمؤشر ريادة الأعمال العالمي 2019 الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، حيث يقيس هذا المؤشر أداء الدول في 14 ركيزة تغطي جوانب بيئة ريادة الأعمال. وتقدمت المملكة بواقع مرتبة واحدة لتصبح في التصنيف الثالث خليجياً. كما أظهرت تحسناً في 7 من أصل 14 ركيزة يقيسها التقرير. كما حافظت مملكة البحرين على أداءها بركيزة "النمو المرتفع" محققة نتيجة كاملة، حيث تقيس هذه الركيزة نسبة الشركات التي تنوي توظيف ما لا يقل عن عشرة موظفين وتخطط للنمو بأكثر من 50 خلال خمس سنوات مع وجود خطة استراتيجية وإمكانية لتمويل رأس المال.

- تقدمت مملكة البحرين بواقع مرتبة واحدة لتصبح في التصنيف 15 من أصل 50 دولة بمؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2020 الصادر عن شركة أجيليتي للخدمات اللوجستية، حيث يصنف المؤشر الدول حسب العوامل التي تجعلها جاذبة لمقدمي الخدمات اللوجستية. وتقدمت المملكة بواقع 3 رتب في المؤشر الفرعي "أساسيات الأعمال" لتصبح في التصنيف الخامس من بين جميع الدول التي شملها المؤشر، حيث يقيس هذا المؤشر الفرعي عدد من الجوانب كالبيئة التنظيمية ومعدل التضخم واستقرار الأسعار وأطر إنفاذ العقود ومكافحة الفساد. كما أشار التقرير إلى أن مملكة البحرين تتصدر دول العالم فيما يخص سهولة دفع الضرائب.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh